مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . السبت 16 سبتمبر 2023

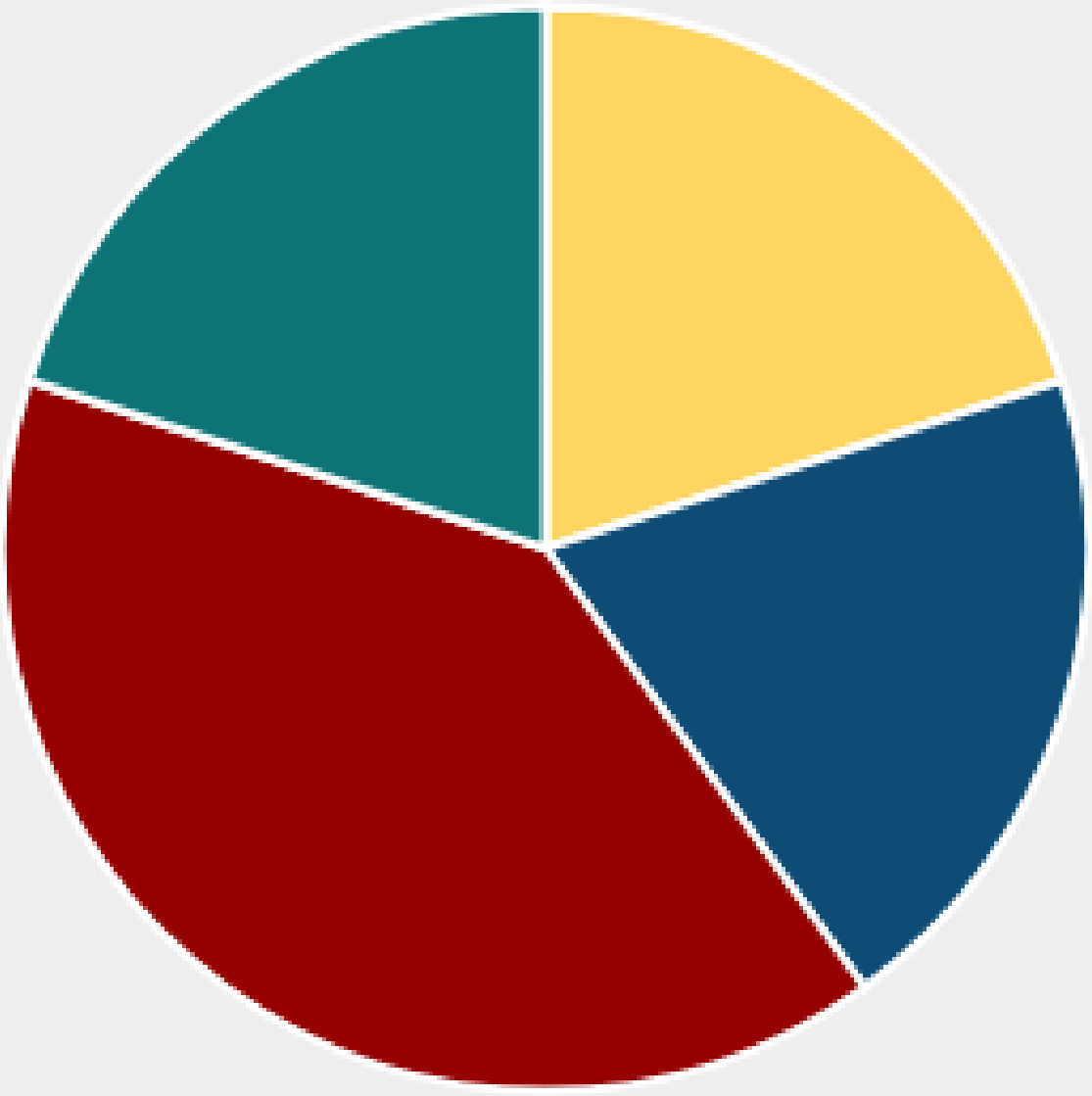

20.0% العلاقات المصرية الأمريكية

20.0% المساعدات العسكرية

40.0% حقوق الإنسان

20.0% المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

بلومبرج: لماذا أثار سد إثيوبيا غضب جيرانها

(إقليمي ودولي . بلومبيرغ)

سلط تقرير أعده فاسيكا تاديسي ومايكل كوهين لوكالة بلومبرج الضوء على أزمة سد النهضة الإثيوبي وما وراء الغضب المصري والسودان من بناء السد.

وأشارت الوكالة إلى أن إثيوبيا كانت على خلاف مع جيرانها في مصب النهر مصر والسودان لسنوات حول سد ضخم بقيمة 5 مليارات دولار بُنّي على أكبر رافد لنهر النيل.

واكتملت المرحلة الرابعة من ملء خزان يبلغ طوله 74 مليار متر مكعب (2.6 تريليون قدم مكعب) خلف السد الكبير في سبتمبر، وهي عملية قال رئيس الوزراء أبي أحمد إنها تمت على الرغم من «الضغط الخارجي». وسوف تستمر على الأرجح التوترات على الرغم من أن المشروع بات أمرًا واقعًا إلى حد كبير، وذلك بسبب بسبب السيطرة التي تمارسها إثيوبيا الآن على التدفقات على طول ممر مائي إقليمي رئيس.

وأوضحت الوكالة أن النيل هو أهم مصدر للمياه العذبة في منطقة قاحلة إلى حد كبير معرضة بشدة للجفاف وتغير المناخ وتشهد نموًا سكانيًا سريعًا.

وتعتمد مصر على النهر الذي يبلغ طوله 4000 ميل لما يصل إلى 97% من إمداداته، ويعتمد عليه الكثير من سكان شرق السودان.

وتعتمد إثيوبيا على محطة للطاقة الكهرومائية بقدرة 5150 ميجاوات على سدها الجديد للمساعدة في توفير الكهرباء لـ 60% من سكانها الذين لا يمكنهم الوصول إليها، والحفاظ على صناعاتها التحويلية. وبدأت المحطة في توليد الطاقة في عام 2022، وسيجري بيع بعضها إلى الدول المجاورة.

وأكملت إثيوبيا ملء خزان السد رغم معارضة مصر، وهو ما يسمح لها بالتحكم في كمية المياه المتدفقة على النيل الأزرق.

وكذلك سيُمكن السد إثيوبيا من السيطرة على مياه النيل الأزرق، مما يؤثر على تدفقات المصب، في وقت يكون فيه الأمن المائي أمرًا بالغ الأهمية بسبب مخاطر المناخ في المنطقة.

المونيتور: لاجئو السودان يُنعشون قطاع السياحة في أسوان في غير موسمها

(اقتصاد . المونيتور)

استعرض تقرير لموقع المونيتور كيف جلب السودانيون الفارون من الحرب في بلادهم السياحة إلى مدينة أسوان المصرية في غير موسمها.

وقال الموقع الأمريكي إن الآلاف الفارين من الحرب في السودان لجأوا إلى مدينة أسوان المصرية على نهر النيل، حيث تساعد العائلات في إبقاء صناعة السياحة صامدة بعيدًا عن الفظائع التي تركوها وراءهم.

وقال هشام علي، 54 عاما، الذي وصل إلى مصر بعد ملحمة نقل خلالها عائلته جنوب القتال في الخرطوم، قبل أن يتجه لمسافة تزيد عن 1000 كيلومتر شمالا مرة أخرى إلى الحدود المصرية: «وصلنا أخيرًا إلى أسوان».

وعلق آلاف الأشخاص هناك منذ أن شددت مصر قواعد التأشيرات في يوليو الماضي.

وقال الموظف الحكومي السابق لوكالة فرانس برس من استراحة في وجهة العطلات الشهيرة «أسوان جميلة وشعبها لطيف».

وخلال أشهر الشتاء، تمتلئ المدينة بالمسافرين المصريين والدوليين - تجذبهم وفرة المواقع الفرعونية وإطلالات على نهر النيل والطقس الدافئ.

وعندما بدأت العائلات السودانية في الوصول في أبريل، كان عديد من ملاك القوارب وأصحاب الأعمال في المدينة يتأهبون لموسم الصيف الذي تنخفض فيه أعداد السياح بسبب ارتفاع الحرارة.

لم يتوقعوا تدفق اللاجئين، أو ازدهار الأعمال التي هم في أمس الحاجة إليها التي تفيد الاقتصاد المصري المتعثر.

وأشار الموقع إلى أن حوالي 310 ألف شخص عبروا من السودان إلى مصر منذ اندلاع الحرب في أبريل بين قوات قائد الجيش عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع شبه العسكرية بقيادة نائبه السابق محمد حمدان دقلو.

ووفقًا للموقع، كانت الاستجابة لتدفق اللاجئين السودانيين متفاوتة. في القاهرة، اشتكى الفارون من الحرب من التمييز في السكن وارتفاع أسعار الإيجارات والعنصرية.

لكن في أسوان، حيث تمتلك المجتمعات النوبية المحلية روابط تاريخية قوية عبر الحدود، قوبل الوافدون بمتطوعين يقدمون الوجبات الساخنة ورسائل الترحيب.

وفي حين أن الاستجابة كانت متفاوتة، مع بعض الشكاوى حول مستويات المعيشة، فقد وفر وجود اللاجئين نشاطًا اقتصاديًا تمس الحاجة إليه في قطاع السياحة في أسوان خلال أشهر موسم الصيف الذي تنخفض فيه السياحة. وقد أفاد ذلك الشركات والعائلات المحلية.

أسوشيتد برس: قرية مصرية تُشيّع العشرات من أبنائها بعد مقتلهم في فيضانات ليبيا

(المصريين في الخارج . أسوشيتد برس)

استعرض تقرير لوكالة أسوشيتد برس ونقلته عدة صحف تشييع قرية مصرية للعشرات من ابنائها بعد مقتلهم جراء عاصفة دانيال التي ضربت شرق ليبيا.

وتناولت الوكالة الأمريكية مأساة قرية نزلة الشريف في محافظة بني سويف التي فقدت نحو 74 شخصًا من أبناء القرية في العاصفة التي ضربت ليبيا.

ومن بين تلك العائلات التي فقدت عدد من أبنائها أسرة أشرف سعداوي عبد الفتاح والذ كان ابنه الأكبر، محمد، 23 عامًا، وعبد الرحمن، 19 عامًا، ضمن قائمة المتوفين، إلى جانب ستة أقارب وعشرات الرجال الآخرين من قريتهم.

صدمة كبيرة

ونقلت الوكالة عن عبد الفتاح من خارج منزله في قرية نزلة الشريف «إنها صدمة كبيرة للعائلة ولكن أيضا للقرية بأكملها».

وقتل ما لا يقل عن 74 رجلًا من القرية، بعضهم لا يتجاوز عمره 17 عامًا، عندما تسببت العاصفة دانيال في هطول أمطار غزيرة على درنة مساء الأحد. وانفجر سدان في الجبال المطلة على المدينة، الأمر الذي أدى إلى تدفق المياه بارتفاع طابقين وهو ما أحدث دمارًا وجرف أحياء بأكملها إلى البحر.

وقال رشاد عزت عبد الحميد، وهو مصري يبلغ من العمر 45 عامًا نجا من الكارثة، إن الأمر كان أشبه بالجحيم. وقال إنه وسبعة مصريين آخرين هرعوا إلى سطح المبنى المكون من ثلاثة طوابق عندما اجتاح جدار المياه شارعهم بوسط المدينة.

وقال عبد الحميد إن عددًا لا يحصى من الأشخاص جرفتهم المياه في المنطقة الحضرية المكتظة بالسكان. وعندما نزل بعد أن هدأت موجة المياه، كان المشهد مرعبًا.

وتناثرت الجثث والملابس والسيارات المحطمة والأثاث في كل مكان في الشوارع، وقد غمرها الطين والحطام. وانهارت المباني أو دمرت جزئيا. وكان الناس حوله ينتحبون ويبكون، ويبحثون عن أحبائهم ويحاولون انتشال من هم تحت الأنقاض.

وقال عبد الحميد الذي عاد لمصر يوم الخميس إن عائلات بأكملها غرقت داخل منازلها، مشيرًا إلى أن آخرين جرفتهم الأمواج إلى البحر ولم يبق شيء سوى الأنقاض.

وفي تصريحات لقناة العربية المملوكة للسعودية، قال عمدة درنة عبد المنعم الغيثي في وقت سابق من هذا الأسبوع إن عدد القتلى قد يرتفع إلى 20 ألف شخص، بالنظر إلى عدد الأحياء التي ضربها جدار المياه.

وقال عبد الحميد إن آلاف المصريين يعيشون في درنة، معظمهم يعملون في مشاريع البناء في المدينة والمناطق المحيطة بها. لقد ذهب إلى هناك منذ ستة أشهر فقط.

الهروب من الفقر

ولفتت الوكالة إلى أن المصريين سافروا على مدى عقود إلى ليبيا الغنية بالنفط من أجل العمل. وفي السنوات الأخيرة، استخدم الشباب المصريون، مثل غيرهم من سكان الشرق الأوسط والأفارقة الفارين من الصراعات والفقر، ليبيا أيضًا باعتبارها نقطة عبور لمحاولة الوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.

وتقول السلطات الليبية إنها عثرت حتى الآن على جثث 145 مصريا قتلوا في درنة. وقالت وزارة الخارجية المصرية إن العشرات دفنوا في ليبيا بينما نُقل 84 إلى مدينة طبرق القريبة ونقلوا جوا إلى بلادهم.

وفي نزلة الشريف، على بعد 167 كيلومترا من القاهرة، دُفن 74 من رجال القرية في جنازة جماعية يوم الأربعاء حضرها مسؤولون محليون ومئات القرويين، حيث يُخيم الحزن في جميع أنحاء القرية الريفية الفقيرة.

مكتب الخارجية الألمانية: مفوض حقوق الإنسان الألماني يعرب عن قلقه إزاء اعتقال علاء العادلي

(ترجمات . وزارة الخارجية الألمانية)

أصدر مفوض الحكومة الاتحادية الألمانية لسياسات حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية بيانًا صحفيًا بشأن اعتقال علاء الدين العادلي في مصر.

وأعرب المفوض الحقوقي الألماني عن قلقه البالغ إزاء احتجاز علاء الدين سعد محمد العادلي والذي عاش العادلي مع عائلته في ألمانيا لأكثر من 30 عامًا.

واعتُقل العادلي عند دخوله مصر في 18 أغسطس 2023 وهو محتجز منذ ذلك الحين. ولم تُعط السلطات المصرية أي سبب لاحتجازه ولا يمكنه الاتصال بمحاميه. وفي 10 سبتمبر 2023، بدأ العادلي إضرابًا عن الطعام، وكذلك فعل اثنان من أبنائه الذين يحملون الجنسية الألمانية.

وشدّد المفوض الحقوقي على قلقه البالغ بشأن سلامة المعتقلين ودعا السلطات المصرية إلى التعامل مع هذه القضية على الفور وفقًا للإجراءات القانونية الواجبة والإفراج عن العادلي إذا لم تُوجه اتهامات ملموسة ضده.

بلومبرج: مصر تدرس إجراء الانتخابات الرئاسية في وقت قريب هذا العام

(ترجمات . بلومبيرغ)

سلط تقرير لوكالة بلومبرج الأمريكية الضوء على الموعد الذي تنظره السلطات المصرية لإجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وقالت الوكالة إن مصر تدرس إجراء الانتخابات الرئاسية قبل نهاية عام 2023، وفقًا لأشخاص مطلعين على الأمر، وهو موعد أبكر من المتوقع في وقت تكافح فيه مصر أسوأ أزمة اقتصادية منذ سنوات.

وقال الأشخاص، الذين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم لأنهم غير مخولين بالتحدث بشأن هذه المسألة، إنه بموجب الخطط المطروحة، ستبدأ تسجيلات المرشحين في أكتوبر مع إجراء الانتخابات في أوائل ديسمبر. ويعكس هذا الخط الزمني التفكير الحالي للإدراة المصرية وقد يتغير.

ترشح محتمل

وفي حين لم يُعلن عن موعد رسمي، أشارت وسائل الإعلام المصرية الرسمية عادةً إلى التصويت في عام 2024، عندما تنتهي فترة ولاية الرئيس عبد الفتاح السيسي الحالية. ولم يقل الرئيس البالغ من العمر 68 عامًا، والذي انتُخب لأول مرة في عام 2014، ما إذا كان سيرشح نفسه للمرة الثالثة، لكن من المتوقع على نطاق واسع أن يفعل ذلك ويفوز، بحسب الوكالة.

ويجري التخطيط للانتخابات في وقت تعاني فيه الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في الشرق الأوسط دوامة اقتصادية شهدت ارتفاعًا قياسيًا في التضخم وتركت ملايين المصريين يكافحون من أجل لقمة العيش. ووافقت السلطات على حزمة إنقاذ بقيمة 3 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي العام الماضي.

ورغم أن نتيجة الانتخابات تكاد تكون مسألة محسومة، فإن إخضاع الحكومة للتقييم العام هذا العام قد يجعل من الصعولة بمكان على السلطات إجراء إصلاحات سريعة يسعى إليها صندوق النقد الدولي، بما في ذلك نظام صرف مرن. ويصر صندوق النقد على هذه الخطوة، بالإضافة إلى المزيد من المبيعات من عرض واسع النطاق لأصول الدولة، قبل أن يوقع على مراجعة البرنامج المتأخرة ويصدر الشريحتين الثانية والثالثة من قرضه.

نقص العملات الأجنبية

ولفتت الوكالة إلى أن مصر خفضت قيمة الجنيه ثلاث مرات منذ أوائل عام 2022، مما أدى إلى خسارة ما يقرب من نصف قيمته مقابل الدولار. لكن البلاد لا تزال تعاني من نقص حاد في النقد الأجنبي.

كانت العملة مستقرة في السوق الرسمية منذ شهور عند حوالي 30.9 للدولار، لكن التداولات في السوق السوداء أضعف بنسبة 20% تقريبًا عند حوالي 39.5، مما يؤكد ندرة الدولار. وحذر السيسي في يونيو من أن البلاد لن تكون قادرة على تحمل المزيد من إضعاف الجنيه.

وشهدت الأسابيع الأخيرة مؤشرات على أن مصر تستعد للانتخابات.

وعقدت الهيئة الوطنية للانتخابات في أغسطس اجتماعا لما وصفته بالاستعدادات اللوجستية والترتيبات الخاصة للاقتراع، قائلة إنها ستُعلن عن جدول زمني «قريبًا». وفي الشهر نفسه، أعلن تحالف من 40 حزبا سياسيًا أنهم يدعمون السيسي الذي يسعى لولاية ثالثة. وبدأت تظهر لافتات بعض الأحزاب = في شوارع وجسور القاهرة والتي تعلن دعمها للرئيس في الانتخابات.

وفقًا للدستور المصري، يجب أن تبدأ العملية الانتخابية قبل 120 يومًا على الأقل من نهاية ولاية الرئيس الحالي. ويجب إعلان النتائج قبل 30 يومًا على الأقل من النهاية.

ووفقًا للوكالة، فقد تولى السيسي منصبه بعد عام من قيادته انتفاضة شعبية مدعومة من الجيش أطاحت بسلفه الإسلامي محمد مرسي. وفاز بولاية ثانية في 2018 بعد انسحاب جميع المنافسين الجادين أو استبعادهم. وكان منافسه في اللحظة الأخيرة مؤيدًا متحمسًا للسيسي وفاز بأقل من 4% من الأصوات.

ووافق البرلمان المصري في عام 2019 بأغلبية ساحقة على تعديلات دستورية، بما في ذلك تعديل يسمح للسيسي بالبقاء في السلطة حتى عام 2030. ووافق الناخبون المصريون في استفتاء على التغيير الذي مدد الفترة الرئاسية إلى ست سنوات من أربع سنوات.

وفي حين شهدت مصر إنفاقًا كبيرًا على البنية التحتية والإسكان الميسور التكلفة تحت قيادة الجنرال العسكري الذي

تحول إلى رئيس، يقول النقاد إن الاستثمار في الخدمات العامة كان أقل بكثير مما هو مطلوب وشككوا في قيمة المشاريع الضخمة الرائعة.

نيويورك تايمز: الأمن قبل الحقوق.. واشنطن توافق على 235 مليون دولار من المساعدات لمصر

(ترجمات . نيويورك تايمز)

اهتمت الصحافة الأجنبية بحجب الولايات المتحدة لجزء من المساعدات العسكرية لمصر وتوجيهه لدول أخرى وإرسال الجزء الأكبر من المساعدات المشروطة بتحسن السجل الحقوقي بسبب ما وصفته واشنطن بالمصلحة القومية.

قالت صحيفة نيويورك تايمز إن الإدارة ألامريكية أعطت الأولوية لمصالح الأمن القومي على حقوق الإنسان من خلال موافقة إدارة بايدن على منح مصر 235 مليون دولار من المساعدات العسكرية التي حجبتها على مدار العامين الماضيين بسبب السياسات القمعية للبلاد.

ويعني القرار أن الولايات المتحدة ستحجب جزءًا صغيرًا فقط - 85 مليون دولار - من 1.3 مليار دولار من المساعدات العسكرية المخصصة سنويًا لمصرية. كما أنه يعكس قرارًا اتخذه وزير الخارجية أنتوني بلينكين ومسؤولون آخرون في الإدارة بأن علاقة أمريكا مع الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في المنطقة مهمة للغاية للمخاطرة بالتصدع على الرغم من مناشدات نشطاء حقوق الإنسان.

خطوة غير كافية

ونقلت الصحيفة الأمريكية عن مي السعدني، المديرة التنفيذية لمعهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط ومقره واشنطن، إ قولها قرار إدارة بايدن بحجب 85 مليون دولار من المساعدات عن مصر مرحب به لكنه لا يكفي. وقالت «ما نراه في مصر بعيد كل البعد عن التقدم الهادف في مجال حقوق الإنسان»، موضحة أن «عدم حجب المبلغ الكامل المسموح به بموجب القانون سيوفر غطاءً للسلطات المصرية ستستخدمه كسلاح لتبرير وتكثيف هذا القمع المستمر قبل أشهر فقط من الانتخابات الرئاسية المقررة».

واكدت الصحيفة أن القرار سيحبط عديدًا من المشرعين في واشنطن الذين كانوا يضغطون من أجل موقف أكثر تشددًا بشأن قضايا حقوق الإنسان في مضر.

فرصة ضائعة

وأشارت الصحيفة إلى أنه ومع تراجع شعبية حكومة السيسي وسط أزمة اقتصادية حادة، قامت الحكومة المصرية ببعض الإيماءات الشكلية نحو شمولية سياسية أكبر. وشكلت مصر لجنة عفو رئاسية العام الماضي للإشراف على إطلاق سراح مئات السجناء السياسيين وبدأت «حوارًا وطنيًا» مع المعارضين السياسيين وبعض النشطاء لمناقشة اتجاه جديد للبلاد. كما أطلقت سراح بعض المعارضين البارزين في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك أحمد دومة، الوجه البارز لثورة الربيع العربي في مصر عام 2011، ومحمد الباقر، المحامي الحقوقي.

لكن السلطات تواصل اعتقال الأشخاص بسبب معارضتهم المتصورة لحكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي، بما في ذلك، في الأسابيع الأخيرة، بعض الذين أطلق سراحهم منذ سنوات وآخرون بدا أن جريمتهم الوحيدة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمعارضين معروفين.. وتقول جماعات حقوقية إن مصر تعتقل ثلاثة أشخاص مقابل كل سجين يطلق سراحه.

أعلنت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وهي جماعة حقوقية رائدة، الخميس، انسحابها من الحوار مؤقتًا على الأقل بعد اعتقال محمد زهران، مؤسس نقابة المعلمين في مصر الذي شارك في الحوار، في أواخر أغسطس.

وقالت الجماعة في بيان إن أزمة حقوق الإنسان في مصر «وصلت إلى مستويات غير مسبوقة».

بعد إعلان وزارة الخارجية، وصف السناتور كريستوفر مورفي، الديموقراطي عن ولاية كونيتيكت، القرار بأنه «فرصة ضائعة لإظهار للعالم أن التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية هو أكثر من مجرد نقطة نقاش».

خيبة أمل للحقوقيين

وقال موقع المونيتور في تقرير أعدته إليزابيث هاجيدورن إن إدارة بايدن ستحجب 85 مليون دولار من المساعدة العسكرية السنوية لمصر بسبب مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، وهو مبلغ أقل مما حجبته واشنطن من حزمة مساعدات القاهرة في كل من العامين السابقين.

وأشار الموقع الأمريكي إلى أن هذه الخطوة ستتسبب في خيبة أمل على الأرجح للمدافعين عن حقوق الإنسان وعديد من المشرعين الديمقراطيين الذين ضغضوا على الإدارة إلى حجب المبلغ الكامل للمساعدات - 320 مليون دولار – المشروطة بتحسين حقوق الإنسان. .

أبلغت وزارة الخارجية، الإثنين، المشرعين بأنها ستحجب 85 مليون دولار، كان الإفراج عنها سيتطلب من وزير الخارجية أنتوني بلينكين التصديق على أن مصر أحرزت تقدمًا «واضحًا ومتسقًا» في إطلاق سراح السجناء السياسيين، والإجراءات القانونية الواجبة ومنع التخويف والمضايقة للأمريكيين. ولم يتخذ بلينكين هذا القرار.

وسيجري إعادة برمجة تلك الأموال المحتجزة، وفقًا لإخطار الكونجرس الذي اطلعت عليه المونيتور، مع تخصيص 30 مليون دولار للقوات المسلحة اللبنانية و 55 مليون دولار لتايوان.

ويقول منتقدون إن قرار الإدارة بتجاوز الشروط التي فرضها الكونجرس على المساعدات المصرية هذا العام يتعارض مع وعد حملة الرئيس جو بايدن بعدم منح السيسي «شيكات على بياض»، وفق للموقع.

ووصف تود روفنر، مدير المناصرة في مبادرة الحرية، وهي منظمة مقرها واشنطن تدافع عن السجناء السياسيين، هذه الخطوة بأنها «ضربة لمصداقية الولايات المتحدة».

وقال روفنر في بيان إن القرار «يكشف مدى ضآلة عامل حقوق الإنسان في أولويات الولايات المتحدة»، وضيفًا أن هذه الخطوة «تُمثل مكافأة لمصر السيسي على القمع المتزايد».

التعاون المصري

بدورها قالت شبكة **سي إن إن** الأمريكية إن وزير الخارجية أنتوني بلينكن قرر أن من مصلحة الأمن القومي الأمريكي التنازل عن بعض الشروط المتعلقة بحقوق الإنسان والسماح بالإفراج عن مبلغ 235 مليون دولار لمصر.

وقال المسؤول «ما أصفه اليوم يعكس تقييمنا الحالي بأن تعاون مصر يستحق إعفاء الأمن القومي للسنة المالية 2022». وأضاف أن «موقفنا من وضع حقوق الإنسان الخطير للغاية في مصر لم يتغير على الإطلاق وسنواصل إثارة هذه القضايا في مصر باستمرار وعلى أعلى المستويات».

خدمة المصالح الأمريكية

من جانبها لفتت وكالة **أسوشيتد برس** في تغطيتها للخبر إلى إشارة المسؤولين الأمريكيين لدور مصر في الاستقرار الإقليمي والدعم الدولي لمعركة أوكرانيا ضد غزو القوات الروسية باعتبارهما من بين مصالح الأمن القومي الأمريكية التي يخدمها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، على الرغم من تراجع السيسي عن بعض معايير حقوق الإنسان.

وقالت مجموعة من منظمات المجتمع المدني والمجموعات الحقوقية، بينهم **فريدوم هاوس** الامريكية، في بيان مشترك إن قرار إدارة بايدن بتزويد حكومة مصر بمبلغ 235 مليون دولار في السنة المالية 2022 للتمويل العسكري الأجنبي يرسل رسالة خاطئة في الوقت الخطأ. فمن خلال حجب أقل مما كانت عليه في كل من العامين الماضيين، تخبر الإدارة حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي فعليًا أنها شهدت تحسنًا في حالة حقوق الإنسان خلال العام الماضي، بينما تدهورت الأمور بشكل كبير في الواقع. وهذا يقوض أي جهود من الإدارة لمعالجة مخاوف حقوق الإنسان في مصر ولن يؤدي إلا إلى زيادة جرأة السيسي، مما يهدد بمزيد من زعزعة استقرار البلاد.